



١٤٦٤  
١٤٦٤  
١٤٦٤

التاريخ

١٤٦٤ - ١١/١١ - ١٤٦٤

الموثر

معالي / مصطفى جاسم الشمالي  
وزير المالية

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : دراسة عن أنظمة الشؤون المالية في الجهات

الحكومية والمؤسسات ذات الميزانية المستقلة :

فقد اطلع مجلس الوزراء في اجتماعه رقم (٢٠٠٩/١٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢ المجلس على كتاب وزارة المالية المؤرخ ٢٠٠٩/٢/٨ والمرقم ٨١ المرفق به الدراسة التفصيلية عن أنظمة الشؤون المالية في الجهات الحكومية والمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة ، وقد عرض وزير المالية على المجلس خطة وزارة المالية وملخص للظواهر العامة التي تشوب العمل في الجهات الحكومية والتوصيات المقترحة لها ، وذلك بحسب التفصيل الآتي :

أولاً : الظواهر العامة :

- ١- ضعف أداء وحدات التدقيق والمراجعة الداخلية : يرجع ذلك إما لتبعية هذه الوحدات لنفس الجهاز المالي التنفيذي ، أو لعدم وجود وحدة منفصلة للتدقيق والمراجعة ، أو لأن بعض الأقسام التنفيذية تتولى وظيفة التدقيق والمراجعة بجانب العمل التنفيذي مثل قسم الصرف .
- ٢- نقص الكوادر المهنية المتخصصة : تبين أن أغلب أجهزة الشؤون المالية تعاني من نقص واضح في الكوادر المهنية المتخصصة لاسيما الكوادر الوطنية ، حتى الجهات التي فيها أعداد كافية من الموظفين فإن معظمهم تخصصات غير محاسبية بما فيهم موظفي التدقيق الداخلي والوظائف الإشرافية ، مما يؤثر على كفاءة الأجهزة المالية بالدولة ، وذلك حسب الدراسة التفصيلية المرفقة لكل جهة والبيانات الخاصة بالموظفين وخبراتهم .
- ٣- الحاجة لإعادة تنظيم وهيكلية الأجهزة المالية : عكست الدراسة حاجة العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة إلى إعادة تنظيم وهيكلية الأجهزة المالية لديها لأسباب تتلخص فيما يلي :



التاريخ  
إشارة

- ٢ -

- أ- عدد كبير من الجهات لا يوجد فيها توصيف وظيفي لاختصاصات وحدات الشؤون المالية بشكل سليم ومكتوب ، حتى بعض الجهات التي فيها اختصاصات صادرة بقرارات تتول أعمال فعلية تختلف عن الاختصاصات المكتوبة .
- ب- وحدات تنظيمية تخص الشؤون المالية لكن تتبع قطاعات أخرى ، ومثال على ذلك قسم الرواتب وقسم المشتريات تتبع الشؤون الإدارية .
- ج- تداخل بعض الاختصاصات مما يؤدي إلى ضعف الأداء العام ، ومثال على ذلك : عدم مسئولية قسم الإيرادات في إحدى الجهات عن متابعة الإيرادات نظرا لأن ذلك ضمن اختصاصات إدارة أخرى غير الشؤون المالية .
- د- وحدات تنظيمية تحتاج فصل من تبعية الشؤون المالية لعدم علاقتها بطبيعة عمل الشؤون المالية .
- ٤- قصور عام في البرامج التدريبية المتخصصة وتعريف الموظفين بالتعليمات المالية : أظهرت الدراسة أن أغلب الجهات لا يوجد لديها خطط تدريب لبرامج مالية ومحاسبية متخصصة لرفع كفاءة عناصر الجهاز المالي ، وأن أغلب الدورات التدريبية من نصيب الوظائف الإشرافية ، فضلا على أن الموظفين التنفيذيين ليس لديهم إلمام كافٍ بالتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية .
- ٥- إعادة النظر في بعض القوانين واللوائح الخاصة : تبين أن عدد من المؤسسات المستقلة لديها لوائح مالية خاصة تحتاج تحديث لمرور فترة زمنية طويلة على إصدارها ، فضلا على أن بعض القوانين على مستوى الدولة تحتاج إعادة النظر لتواكب التطورات الراهنة وتقلل المخالفات .
- ٦- ضعف التنسيق بين الإدارات والشؤون المالية : لوحظ ضعف التنسيق من قبل العديد من الإدارات ذات العلاقة مع الشؤون المالية مما يسبب تأخير المعاملات وتزايد المديونيات المستحقة على الموظفين ، وبالتالي يكون لذلك تأثير سلبي وأثر مالي .



التاريخ  
إشارة

- ٣ -

ثانياً : التوصيات المقترحة .

وأصدر المجلس قراره رقم ( ١٨١ ) التالي :

أحيط المجلس علماً بما ورد بالدراسة المقدمة من وزارة المالية عن أنظمة الشؤون المالية في الجهات الحكومية والمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة ، وقرر الموافقة على التوصيات المقترحة والمذكورة أدناه ، وتكليف وزير المالية بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات مع الجهات المعنية ، ورفع تقرير لمجلس الوزراء بهذا الشأن :

أولاً : تكليف وزير المالية بوضع برنامج زمني لانجاز قرار  
مجلس الوزراء التاليين وتعميم ذلك على كافة الجهات  
الحكومية للالتزام بالجدول الزمني للبرنامج :

- ١ - القرار رقم (١٨١/ ثانياً ، ب) المتخذ بالاجتماع رقم (٢٠٠٦/٣-٦٨) المنعقد بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١١ القاضي بما يلي :  
" العمل على عقد دورات تدريبية مكثفة ومستمرة لعناصر الجهاز المالي في الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة .  
- الاهتمام بإنشاء وحدات للتدقيق الداخلي مع التأكيد على أهمية تعيين كوادر تخصص محاسبة ذات خبرات في هذه الوحدات وذلك لمراجعة الضعف الواضح في عمل الإدارات المالية في الدولة وللمحد من ارتكاب المخالفات المالية " .



التاريخ  
إشارة

- ٤ -

٢ - القرار رقم (٩١٠/أولا ٥/٦، وثانيا ٢/٢) المتخذ  
بالاتحاد رقم (٥٤-٢٠٠٦/٣) المنعقد بتاريخ  
٢٨/٨/٢٠٠٦ القاضي بما يلي :

- " الطلب من الوزراء دعم وحدات المراجعة  
الداخلية بالوزارات والإدارات الحكومية والجهات  
ذات الميزانيات الملحقه بالعاملين ذوي المؤهلات  
المتخصصة مع تأهيلهم بما يمكنهم من أداء مهام  
المراجعة بكفاءة وفاعلية .

- قيام وحدات المراجعة الداخلية بإعداد تقارير  
دورية عن نتائج أعمالها وعرضها على وكيل  
الوزارة مباشرة بالنسبة للوزارات والإدارات  
الحكومية أو من في مستواه بالنسبة للجهات  
الملحقه للوقوف على أوجه القصور والخلل في سير  
العمل داخل الوحدات التنظيمية .

- مراجعة أنظمة وخرائط سير العمل والتأكد بأنها  
مطابقة للأصول العلمية والعملية وتفعيل  
أنظمة الرقابة الداخلية للتحقق من دقة تنفيذ  
سير العمل وفقا للقواعد والإجراءات المعتمدة  
ودعم الجهات بالمؤهلات المتخصصة لذلك ورفع  
التقارير اللازمة لمجلس الإدارة لاتخاذ ما يلزم . "



التاريخ  
اشارة

.. ٥ ..

ثانيا: تشكيل لجنة من ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية  
لدراسة الموضوعين التاليين :

- أ- دراسة الهياكل التنظيمية للشؤون المالية في  
الجهات الحكومية والمستقلة وإعداد نموذج لهيكل  
تنظيمي استرشادي يراعى فيه توافر حد أدنى  
من وظائف الشؤون المالية ويسد الثغرات  
الموجودة حاليا ، على أن تعتمد الهياكل  
التنظيمية بشكلها النهائي من السلطة المختصة  
وديوان الخدمة المدنية .
- ب- إعداد توصيف للوظائف الواردة بالهياكل  
التنظيمية للشؤون المالية .

ثالثا: على الجهات الحكومية والمؤسسات المستقلة :

- ١- مراجعة القوانين واللوائح المالية للمؤسسات ذات  
الميزانيات المستقلة واقتراح تحديث الضروري  
منها بما يتفق مع التطور والتغيير في السياسات  
المالية العامة وبما يتمشى مع النظم المالية الآلية  
الحديثة المزمع تطبيقها والعمل على إقرارها .
- ٢- التأكيد على مشاركة الموظفين التنفيذيين في  
الدورات التدريبية .

بسم الله الرحمن الرحيم



STATE OF KUWAIT  
COUNCIL OF MINISTERS  
GENERAL SECRETARIAT

دولة الكويت  
مجلس الوزراء  
الأمانة العامة

التاريخ  
أشارة

- ٦ -
- ٣ - توفير التعليمات المالية وتحديثها أولاً بأول على المواقع الالكترونية للجهات الرقابية ونشر ثقافة الاطلاع على التعليمات من خلال المواقع الإلكترونية وإتاحتها للموظفين المعنيين وذلك لتحسين أداء الموظفين ورفع كفاءتهم .
- ٤ - ضرورة التنسيق داخل الجهات بين الشئون المالية والقطاعات الأخرى ذات العلاقة لتلافي كثير من السلبات المشار إليها .
- للتفضل بالإطلاع ، واتخاذ ما ترونه من إجراءات في هذا الشأن .
- مع وافر التقدير والاحترام ،،،

الأمين العام لمجلس الوزراء

عبد اللطيف عبد الله الروضان

